

تعليمات ملكية سامية بخصوص مشروع التصميم الثلاثي

الرباط ــ ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني صباح اليوم مجلسا وزاريا خصص للنظر في مشروع المخطط الثلاثي في اعقاب التعديلات التي تقدمت بها لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية التابعة لمجلس النواب والتي دعت المجلس المذكور لادخالها على مشروع المخطط الثلاثي 1978 ــ 1980.

وقد أعطى صاحب الجلالة في البداية الكلمة للسيد الوزير الأول الذي عرض على نظر جلالته مضمن ما انتهت إليه في هذا الصدد أشغال المجالس الحكوميَّة الأخيرة، ثم أعطى جلالتهَ الكلمة للسيد الطيب ابن الشيخ كاتب الدولة لدى الوزير الاول في التخطيط والتنمية الجهوية ليتحدث عن تفاصيل مناقشات الحكومة.

وقد وجه صاحب الجلالة لأعضاء الحكومة تعليماته حول تلك التعديلات المقترحة من اللجنة البرلمانية وقبل مجلس الوزراء بعضها، كما ألح جلالته على ضرورة اعتكاف الحكومة على دراسة التوجيهات العامة التي قد يقرها مجلس النواب بقصد العمل بما يمكن تطبيقه منها.

ولما كانت هذه التوصيات والتعديلات يتعلق أكثرها بقطاع التربية الوطنية وتكوين الأطر فإن جلالة الملك اثار نقطتين هامتين تخصان هذا القطاع :

أولاهما : تتعلق بمشروع اصلاح التعليم حيث اعطى جلالته تعليماته السامية لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر بأن تهيأ برامج اصلاح التعليم قبل دورة ابريل البرلمانية المقبلة حتى يتسنى لمجلس النواب خلال تلك الدورة ان يعني في جملة مهامه بكيفية خاصة بقضايا التعليم والتربية وتكوين الاطر، الامر الذي يجعل السياسة التعليمية مجال اتفاق وتضامن من لدن ممثلي الامة في مجلس النواب، لمواجهة الدخول المدرسي والجامعي المقبل في أحسن الظروف.

وثانيهما : تتعلق بموضوع يأخذ باهتمام جلالته احاله على تأمل الحكومة ويتمثل في مستقبل أبناء الجالية المغربية في الخارج الذين يبلغ تعدادهم نحو 300 ألف، أولئك الابناء الذين سيعودون الى وطنهم ومن بينهم المثقفون الكاملو الثقافة، لكنه قد يكون من بينهم من يجهلون لغتهم ومن لا يعرفون عن بلادهم الا القليل.

اما فيما يخص التعديلات فان النقطة التي استغرقت اهتمام المجلس الوزاري كانت تحويل الاعتمادات المخصصة للتجهيز الى صندوق التنمية الجماعية، والتي سيرصد لها مبلغ مليار درهم، وقد أكد جلالته على ضرورة التعجيل بهذه العملية، ووضع هيكل لها، انطلاقا من القاعدة المتمثلة في خلية الجماعة، وقال جلالته :

أولا ان هذا هو الذي سيعطي للديمقراطية محتوى ومدلولا وذلك بممارسة المسؤولية من أسفل، كما سيوفر لجهازنا الديمقراطي مدرسة لتكوين الرجال واطلاعهم على مشاكل الادارة والتسيير والحكم.

ثانيا : ان ذلك سيعطي النواب فرصة لتلبية رغبات ناخبيهم وتحقيق جزء من برامجهم في عين المكان.

ثالثا : ان ذلك سيوفر فرص التعايش بين المنتخبين ورجال السلطة حول مشاريع تهم مواطنيهم مباشرة.

وقال جلالته : ان دستورنا الأول قد نص على نقابات الجماعات، وانني أومن بضرورة خلق هذه النقابات وتخويلها المسؤوليات اللازمة.



كما اهاب بالمنتخبين والمسؤولين في وزارة الداخلية الى القيام بمساعدة الجماعات على تأسيس الاتحادات المذكورة، وقال جلالته : انني أرمي من هذه المشاريع وهذا التعايش الى ان يكون للديمقراطية محتوى وان تتحرك البلاد حول مسائل حيوية طبقاً للتوجيهات التي تضمنها خطابي أثناء افتتاح ندوة مراكش حول الجماعات المحلية.

وأشار جلالة الملك أيضاً الى عمل المجندين في اطار الخدمة المدنية، وهو القطاع الذي يضم الشبان الحديثي التخرج، فعبر جلالته عن رغبته في اشراك هؤلاء في تحقيق هذه المشاريع، على ان يتم تعيينهم في جميع الجهات، اذ ليس من الضروري ان يعينوا في الجهات التي ينتمون اليها، وذلك لمنحهم فرص التعرف على وطنهم ومعايشة مُواطنيهمْ والتمكن من مزاولة مختلف المسؤوليات، وقد استثنى جلالة الملك من ذلك العنصر النسوي الذي ينبغي ما أمكن استعماله في المناطق التي ينتمي اليها الا إذا دعت المصلحة الى خلاف ذلك.

وفي الختام نوه جلالة الملك بعمل مجلس النواب الذي يدرس لأول مرة مشروع مخطط للتنمية يؤمن جلالته بأن المناقشة التي تخللته والتي دارت فيها هذه الدراسة، والمسطرة التي اتبعت فيها ستساعد جميعها على ترسيخ تقاليد نيابية يمكنها ان تسهل جو الحوار، وتحدد مسطرة العمل في مناقشة المشاريع والمخططات القادمة.

كما هنأ جلالة الملك الحكومة على عملها الدؤوب الذي بسببه استطاعت ان تحافظ على المواعيد، حيث ان البلاد ستتمكن قبل بداية السنة الجديدة من الحصول على القانون المالي لسنة 1979 والمخطط الثلاثي 1978 ــ 1980 في موعدهما المحدد.

الاثنين 24 محرم 1399 ــ 25 دجنبر 1978